

## وزارة العدل

## القرار

بصفتها: الحقوقية

رقم القضية: ٢٠١٦/١٠٥٣

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن جبوب

وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز:

مساعد المحامي العام المدني / معان .

المميز ضدهم:

١- محمد زاهر أحمد الخوالدة .

٢- زياد زاهر أحمد الخوالدة .

٣- أمجد زاهر أحمد الخوالدة .

٤- ختام زاهر أحمد الخوالدة .

٥- انتصار زاهر أحمد الخوالدة .

٦- سمر زاهر أحمد الخوالدة .

٧- حنان زاهر أحمد الخوالدة .

٨- إزدهار زاهر أحمد الخوالدة .

٩- عادل زاهر أحمد الخوالدة / بصفتهم من ورثة المتوفى زاهر أحمد محمد

الخوالدة والمتوفاة خديجة فياض طالب معتوق .

١٠- نبيل عبد الرحمن سلامة سالم بصفته من ورثة منى زاهر أحمد الخوالدة

والتي هي من ورثة زاهر أحمد الخوالدة وبصفته الولي الشرعي على

أبناء وبنات المتوفاة منى القصر كل من أحمد وبيان وشهد .

١١- محمد نبيل عبد الرحمن سلامة بصفته من ورثة المتوفاة منى زاهر

الخوالدة والتي هي من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة .

lawpedia.jo

١٢- سماح نبيل عبد الرحمن سلامة بصفتها من ورثة المتوفاة منى زاهر الخوالدة والتي هي من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة .

١٣- قتادة عبد الله زاهر الخوالده بصفته من ورثة عبد الله زاهر الخوالدة والذي هو من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة والمتوفاة خديجة فياض طالب معتوق .

١٤- خلود حسين العبد عبيدو بصفتها من ورثة المتوفى عبد الله زاهر الخوالدة والذي هو من ورثة زاهر أحمد الخوالدة والمتوفاة خديجة فياض طالب معتوق وبصفتها الوصية الشرعية على القصر كل من أحمد وميساء ورناد والذين هم من ورثة المتوفى عبد الله زاهر الخوالدة والذي هو من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة والمتوفاه خديجة فياض طالب معتوق .

وكيلهم المحامي رأفت البريكات .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف معان في الدعوى الحقوقية رقم (٢٠١٦/٩٢) تاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ المتضمن :- رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق معان في الدعوى الحقوقية رقم (٢٠١٥/٣١) تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٨ القاضي :- (بالزام الجهة المدعى عليها وزارة النقل بدفع مبلغ (١٠٠٠٥٦) ديناراً للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل عن الجزء المستملك لقطعة الأرض وبالنسبة للفضلة الناتجة عن الاستملاك إلزام المدعى عليها بمبلغ (٢٦٣٤) ديناراً عن الفضلة الناتجة عن الاستملاك للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل واعتبار هذه الفضلة جزءاً مشمولاً بالاستملاك ليصبح المجموع عن قيمة الاستملاك والفضلة (١٢) ألفاً و (٦٩٠) ديناراً وتضمنين الجهة المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٦٥٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية) وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

وتتلخص أسباب التمييز في الآتي :-

١. أخطأت المحكمة عند معالجتها لأسباب الاستئناف بشكل مجمل ولم تقم بالرد على كل سبب من أسباب الاستئناف بشكل مفصل ومنفرد مما يقتضي نقض القرار الطعين .
  ٢. أخطأت المحكمة عندما لم ترد دعوى المدعين لعدم صحة الخصومة مما يقتضي نقض القرار الطعين .
  ٣. أخطأت محكمتنا الموضوع عند اعتماد تقرير الخبرة بالرغم من الاعتراض عليه ولقصوره شكلاً وموضوعاً .
  ٤. أخطأت المحكمة باعتماد تقرير الخبرة الجاري أمام محكمة الدرجة الأولى وكان عليها إجراء خبرة جديدة تتم تحت إشرافها ومراقبتها حتى تتمكن من بسط رقابتها على الدعوى بشكل صحيح وحيث لم تفعل ذلك فإن قرارها يكون والحالة هذه حرياً بالنقض .
  ٥. لم تراعى المحكمة في قرارها أن الجهة المدعية لم تقدم ما يثبت عدم ملكيتها لقطعة أرض ملاصقة لقطعة الأرض موضوع الدعوى يمكن ضم النتفة إليها مما يستوجب نقض القرار .
- لهذه الأسباب طلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

القرار

بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٢ أقيم المدعون :-

- ١- محمد زاهر أحمد الخوالدة .
- ٢- زياد زاهر أحمد الخوالدة .
- ٣- أمجد زاهر أحمد الخوالدة .

- ٤- ختام زاهر أحمد الخوالدة .
- ٥- انتصار زاهر أحمد الخوالدة .
- ٦- سمر زاهر أحمد الخوالدة .
- ٧- حنان زاهر أحمد الخوالدة .
- ٨- إزدهار زاهر أحمد الخوالدة .
- ٩- عادل زاهر أحمد الخوالدة / بصفتهم من ورثة المتوفى زاهر أحمد محمد الخوالدة والمتوفاه خديجة فياض طالب معتوق .
- ١٠- نبيل عبد الرحمن سلامة بصفته من ورثة منى زاهر أحمد الخوالدة والتي هي من ورثة زاهر أحمد الخوالدة وبصفته الولي الشرعي على أبناء وبنات المتوفاه منى القصر كل من أحمد وبيان وشهد .
- ١١- محمد نبيل عبد الرحمن سلامة بصفته من ورثة المتوفاه منى زاهر الخوالدة والتي هي من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة .
- ١٢- سماح نبيل عبد الرحمن سلامة بصفتها من ورثة المتوفاه منى زاهر الخوالدة والتي هي من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة .
- ١٣- قتادة عبد الله زاهر الخوالده بصفته من ورثة عبد الله زاهر الخوالدة والذي هو من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة والمتوفاه خديجة فياض طالب معتوق .
- ١٤- خلود حسين العبد عبيدو بصفتها من ورثة المتوفى عبد الله زاهر الخوالدة والذي هو من ورثة زاهر أحمد الخوالدة والمتوفاه خديجة فياض طالب معتوق وبصفتها الوصية الشرعية على القصر كل من أحمد وميساء ورناد والذين هم من ورثة المتوفى عبد الله زاهر الخوالدة والذي هو من ورثة المتوفى زاهر أحمد الخوالدة والمتوفاه خديجة فياض طالب معتوق .

الدعوى رقم (٢٠١٥/٣١) لدى محكمة بداية حقوق معان ضد وزارة النقل ممثلة بالمحامي العام المدني وموضوعها المطالبة بالتعويض عن استملاك مقدرين دعواهم بمبلغ (٥٠٠) دينار لغايات الرسوم وعلى سند من القول :-

١- المدعون وبالصفة التي وردوا بها شركاء في قطعة الأرض رقم (٨٣) حوض (٨) شعب ارتيمان الشرقي سطح معان من أراضي معان .

٢- قامت المدعى عليها باستملاك (٣ دونمات و ٣٥٢ م<sup>٢</sup>) من القطعة المذكورة لغايات مشروع شبكة السكك الحديدية بموجب إعلان الاستملاك المنشور في جريدة الرأي تاريخ ٢٠٠٨/٨/١٣ العدد رقم ١٣٨٢٥ والجريدة الرسمية العدد ٤٩٣٥ تاريخ ٢٠٠٨/١١/٢ المتضمن موافقة مجلس الوزراء على الاستملاك المذكور.

٣- المدعون لم يستلموا أية تعويضات من المدعى عليها مما أوجب إقامة هذه الدعوى .

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر وجاهياً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٨ بما يلي :-

١- بالنسبة للاستملاك إلزام المدعى عليها بدفع مبلغ (١٠٠٥٦) ديناراً للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل عن الجزء المستملك .

٢- بالنسبة للفضلة الناتجة عن الاستملاك إلزام المدعى عليها بمبلغ (٢٦٣٤) ديناراً عن الفضلة الناتجة عن الاستملاك للمدعين كل حسب حصته في سند التسجيل واعتبار هذه الفضلة جزءاً مشمولاً بالاستملاك ليصبح المجموع عن قيمة الاستملاك والفضلة (١٢) ألفاً و (٦٩٠) ديناراً .

٢- تضمين المدعى عليها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٦٥٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المدعي محمد زاهر أحمد الخوالدة ورفاقه ومن المدعي عليها فطعن كل واحد فيه استئنافاً إذ تقدمت المدعي عليها باستئناف أصلي بتاريخ ٢٠١٦/١/٦ بينما تقدم المدعي باستئناف تبعي بتاريخ ٢٠١٦/١/١٢ قيد الاستئناف بالرقم (٢٠١٦/٩٢) .

وبتاريخ ٢٠١٦/١/٢٤ أصدرت المحكمة قرارها تدقيقاً المتضمن رد الاستئنافين وتأييد الحكم المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المستأنفة أصلياً فطعنت فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٦/٣/٣ وعلى العلم .

#### وعن السبب الثاني :-

ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف عندما لم ترد دعوى المدعين لعدم صحة الخصومة .

ورداً على ذلك نجد إن محكمة استئناف معان قامت بفصل الدعوى قبل أن تتحقق وتثبت من أسماء المدعين ومن حجج حصر الإرث وحجج الولاية جميعها إذ خلا ملف الدعوى من حجج الإرث ذوات الأرقام (٩٩/٤٠/٤٨) تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢ و (٦٦/٥٧/٦١) تاريخ ٢٠١٥/٤/٩ و (١٩٥/٨١/٦٠) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ وكذلك من حجة الوصاية رقم (٧١/١٠٣/١٧) تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢١ والتي ورد بيانها ضمن قائمة الجهة المدعية لغايات صحة الخصومة حيث إن الخصومة من النظام العام وللمحكمة أن تتصدى لها في أي مرحلة كانت عليها الدعوى مما يتعين معه نقض القرار المطعون فيه لورود هذا السبب عليه .

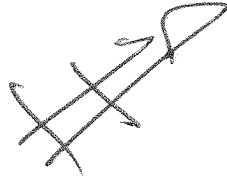
لهذا ودون الحاجة لبحث باقي أسباب الطعن على ضوء ردنا على السبب الثاني نقرر وتأسيساً على ذلك نقض القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ رمضان سنة ١٤٣٧ هـ الموافق ٢٠١٦/٧/٣ م.


برئاسة القاضي  
نائب الرئيس



عضو



عضو



رئيس الديوان



lawpedia.jo